سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000ـ2013

أ. علي صاري
جامعة سوق أهراس
sariali83@yahoo.com

ملخص:
تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الخارجية التي احتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر، وهو ماساهم في ارتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية. واخترنا الفترة 2000 -2013" والتي تمثل فترة بعد إصلاحات قانون النقد والقرض وحتى سنة 2013م. وكان الهدف من ذلك تحليل سياسة عرض النقود في الجزائر ومدى ارتباط زيادة حجم عرض النقود بتغير مقابلات الكتلة النقدية، والتي أثبتت الدراسة القياسية أهميتها في نمو العرض النقدي. وخلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي، والعمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية والحد من الإصدار النقدي وتشجيع تطوير النقود الكتابية والاليكترونية واستعمالها.
الكلمات المفتاحية: عرض النقود، مقابلات الكتلة النقدية، سياسة عرض النقود، علاقة عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية.

Abstract:

Money supply policy in Algeria for the period 2000-2013

Characterized by the policy of the money supply in Algeria continued growth and the increasing rates of the money supply with a link to this growth and change, change interviews currency bloc especially against foreign assets, which came on top of construction cash in Algeria, Which led to high inflation periods accompaniment to increase the volume of foreign assets in Algeria. We opted for the period 2000-2013, "which represents a year after the reforms of the Code of Money and Loan until the year 2013. Objective was to analyze the policy money supply in Algeria and the extent to increase the size of the money supply change interviews currency bloc, which proved to study the standard importance in the growth of the money supply., And save us In the end, the need to identify and control the growth of money supply in line with the needs of economic activity, and work to reduce the money supply to increase linking up foreign reserves and the reduction of monetary issuance and encourage the development of biblical criticism and even mail and use.

Keywords*: money supply, the monetary mass interviews, policy money supply, money supply relationship interviews currency bloc.*

تمهيد:

تؤدي النقود دوراً هاماً في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات، باعتبار أن عرض النقود يمثل

جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.

حيث تعتبر دراسة عرض النقود أمراً مهماً وربما ضرورياً لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي أن تتتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه أو تقليله) في الاقتصاد الوطني، لأن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد هي نتاج لتداخل عدة قرارات وسلوكات الوحدات الاقتصادية في المجتمع، وليست نتاج قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها، فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية(*Monetary Base*) المتمثلة في النقود القانونية من الأوراق والقطع النقدية، التي تضخها في الاقتصاد من وقت لآخر، بينما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع المختلفة (تحت الطلب ولأجل)، أما الطرف الآخر في عملية النمو المتزايد في العرض النقدي، فيتمثل في سلوك الجمهور الذي يقوم بتوظيف أصوله النقدية بين الخيارات المتاحة له من السيولة للمعاملات اليومية والودائع الجارية، وودائع التوفير، وودائع الاستثمار، هذه الخيارات المتاحة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين نابعة أساسا من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الذي يتطلب فعلا هذا القدر أو ذاك من حجم عرض النقود المتداول في الاقتصاد بمختلف أجزائه أو مكوناته.

إن تبني الجزائر لسياسة استثمارية توسعية هامة وبناءات اقتصادية (مشاريع و بنى تحتية) تطلب منها ذلك مزيداً من عرض النقود من أجل انجاز هذه الاستثمارات، حيث عرف العرض النقدي في الجزائر نمواً مستمراً، وربما نموا متسارعا في بعض المراحل، وهو ما جعل السلطات النقدية الجزائرية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساسا إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وعليه فإن تحليل تطور عرض النقود يعتمد على دراسة فترة زمنية معينة (فترة الدراسة هنا هي من سنة 2000م إلى سنة 2012م) من أجل معرفة و استنتاج مصدر التوسع و الانكماش النقدي وأهم مسبباته.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من اجل معرفة السياسة التي يتم من خلالها زيادة عرض النقود أو انخفاضه في الاقتصاد الوطني، باعتبار أن تغير عرض النقود غير المتوازن يؤثر على الناتج المحلي والأسعار، والتوازنات الاقتصادية المختلفة، ولذلك فإن معرفة حجمه واتجاه تغيره يساهم في إعطاء توقعات حول الناتج المحلي ويساعد السلطة النقدية في الرقابة على السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار المحلي، كما أن معرفة محددات نموه أو تغيره يساهم في تقييم العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على سياسة عرض النقود، ودور كل من البنك المركزي والبنوك التجارية والأوضاع الاقتصادية في تحديد اتجاهات تغير عرض النقود.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر.
- محاولة تحديد مراحل ومعدلات تغير عرض النقود و مكوناته.
- محاولة معرفة مدى ارتباط تغير عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي واستخدام الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعطيات الاقتصادية بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد.

أولاً: أهمية تعريف وقياس العرض النقدي

نظراً لأن العرض النقدي واحد من أهم الكليات الاقتصادية، وأن التغيرات فيه و في معدل نموه، تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كان من الضروري معرفة وقياس العرض النقدي، هذه المفاهيم و المداخل لعرض النقود هي:

1- **مفهوم العرض النقدي**: يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، وهو ما توضحه التعاريف و المفاهيم المتدرجة لعرض النقود. **إذ** يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على أنه " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة "[1].

وعليه فإن عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد و المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي و النظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:

2- **المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي**(M1): تعرف (M1) بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشتمل على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائد(+) الودائع الجارية (تحت الطلب).

3- **المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي**(M2): يعتبر (M2) تعريفاً أوسع للعرض النقدي و الذي يتكون من (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي+ الودائع الجارية) إضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل) أي أن: M2 = M1 + الودائع لأجل.

4- **المفهوم بالمعنى الأوسع للعرض النقدي**(M3): وهو توسيع في تعريف عرض النقود خصوصا في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية، ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن:

M3: يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) زائد (+) الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار(خارج البنوك التجارية).

ملاحظة: هناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي[2]: M4 حيث أن M4 = M3+ شهادات الودائع القابلة للتفاوض.

وM5 حيث أنM5= M4 +100,000 شهادة ودائع قابلة للتفاوض.

مع الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية). كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول[3].

ثانياً: عرض النقود في الاقتصاد الجزائري.

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود و العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتكون عرض النقود من: النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل. كما أن عرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

1- **الإصدار النقدي**: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة (4) من قانون النقد والقرض[4]، والتي نصها « يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي -بنك الجزائر - الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه» .

2- **الائتمان المصرفي**: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان(القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (10/90) إلى ذلك في نص المادة سبعون(70) التي جاء فيها[5]: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع و تسييرها.

ثالثاً: مسار العرض النقدي في الجزائر بعد قانون10/90

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض 90/10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية و الظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود، و فيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود لهذه الفترة.

الجدول رقم 1:

جدول تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 2000 - 2013

الوحدة مليار دج

	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	الناتج الوطني	سيولة الاقتصاد M2/PIB	سرعة تداول النقود PIB /M2
2000	484.52	563.7	1048.18	974.35	2022.5	4123.5	49.04	2.48
2001	577.15	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	4257.0	58.1	1.72
2002	664.68	751.6	1416.34	1485.2	2901.53	4541.9	63.88	1.56
2003	781.4	849.0	1630.38	1724.04	3354.42	5266.82	63.68	1.57
2004	874.34	1291.3	2160.6	1577.5	3644.3	6127.5	61.00	1.64
2005	921.0	1516.5	2421,4	1636.2	4157.6	7564.6	55.0	1.56
2006	1081.4	2096.4	3167.6	1766,1	4933.7	8512.2	58.0	1.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.6	9408.3	63.7	1.37
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	11042.8	63.0	1.59
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	10034.3	71.5	1.4
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	12049.5	68.7	1.46

1.45	69.0	14384.8	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
1.46	68.48	16160.0	11067.6	3329.8	7 681,86	4776.34	2997.2	2012
1,6	62,57	19089,4	11258,97	3 584.41	7 674,56	4 687.25	4 103.45	2013

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005 .

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

الشكل رقم01: منحنيات تطور مكونات عرض النقود في الجزائر

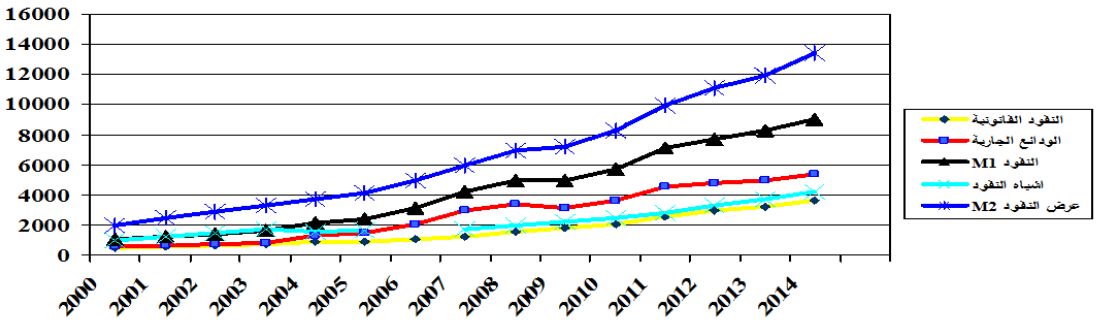

في الفترة 2000م -2002م خلال هذه المدة و نتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى13% سنة 2000 مقابل 14.9% سنة 1998م نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية و تجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام.

أما سنة 2001م فقد شهدت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية (M2) فقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 22.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة. ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001م يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج تنمية الجنوب. ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 إلى 2071.8 مليار دينار جزائري مقابل1659.3 مليار دينار سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% و يرجع ذلك إلى:

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية .
- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001م الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري(7 مليار دولار) من سنة 2001م إلى سنة 2004م .
- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001م من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة الى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993م أي بمبلغ 22.0207 مليار دج موزعة إلى 12.0034 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص.

الفترة الممتدة من 2005م إلى 2007م زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر[6]، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق و القطع النقدية) بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة

2007م مقابل 161.8 مليار سنة 2006م أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني(قطع و أوراق نقدية) بين سنتي 2005م و2007م. ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007م مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية و السيولة النقدية لدى البنوك و المصارف. وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى[7]:

* تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي2005م و2006م ولم تعد إلى المسالك البنكية؛
* تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1,6 و 1,3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، و تداولها خارج المسالك البنكية؛
* تنامي السوق الموازية و تهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

هذا وأوضح بنك الجزائر« أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخيل من الأوراق النقدية سيما من بريد الجزائر إذ سجلت الحركة النقدية ضخاً من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج للأشهر التسعة الأولى من سنة2007م»[8].

من سنة 2007 إلى سنة 2010: عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود[9] حيث بلغ معد نموM2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173,1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3,2% عن سنة 2008. وذلك لسببين رئيسين، **السبب الأول** وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6,23% سنة 2009 مقارنة بـ 38,18% سنة 2008، أما **السبب الثاني** فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114,8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل (9,05%-)، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود)[10] ، ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو و الزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجة و استقرار الأزمة المالية في أمريكا و ارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15,4%بعدما كان 3,2%سنة 2009، أي بمبلغ قدره8280,7 مليار دينار مقابل 7173,1مليار دينار سنة 2009، كما تغيرت الودائع تحت الطلب و أشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي: 17,43% و 13,25% بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض.

أما السنتين الأخيرتين 2011 و 2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث اكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م وبفارق 4,5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19,9% ، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيها_ تحت الطلب و لأجل_ لدى البنوك وهو ما ساهم في خلف الائتمان الذي شكل نسبة 74,10% من العرض النقدي في الاقتصاد و الذي بلغ 9929,2 مليار دينار وبزيادة فاقت 1648,5 مليار دينار عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012م لينخفض معدل النمو من 19,9% إلى 11,46%، إذ بلغ

مستوى العرض النقدي مبلغ 11067,6 مليار دينار، وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثر بالأزمة الأوربية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي[11].

ربعاً: تطور مكونات عرض النقود في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية M_2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل، تطور هذه المكونات عبر الفترة من 2000م إلى 2013م كان كما يلي:

1- **النقود القانونية:** تتكون النقود القانونية ـ التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر ـ من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيِّزاً كبيراً في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك. وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع. إذ أنه في 1962م مثلا: كانت تمثل النقود القانونية نسبة 55% من مجموع الكتلة النقدية، وتضاعف مقدارها بحوالي 21,8 مرة سنة 1982م مقارنة بسنة 1962م، وفي سنة1991م أصبحت النقود القانونية تمثل حوالي38% من مجموع الكتلة النقدية بمقدار 157,2 مليار دج.

أما فيما يخص حجمها فقد شهد نمواً مستمراً، إذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة (2000م– 2013م) بحوالي15,9%، ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم عرض النقود (M2) في الاقتصاد، حيث أن أقل نسبة لها من بين مكونات عرض النقود الأخرى هي 22.2% سنة 2005م و20.27% في سنة 2007م بمبلغ قدره 921 مليار دج و1301.3 مليار دج سنتي 2005م و 2007م على التوالي. بينما كانت في سنة 2003م و 2004م ما يقارب 781.4 و882.4 مليار دج على التوالي[12]، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون للعرض النقدي فكانت سنة 2012م بنسبة فاقت 27,08 %سنة.

2- **الودائع تحت الطلب:** تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود، ولذلك تندرج مع النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية (M1) وتتكون هذه الودائع من: الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

وقد كانت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود تمثل نسبة 39,34% سنة 1990م، لترتفع بعد ذلك في سنة 1991م أي سنة بعد قانون النقد والقرض إلى نسبة 40.5% من الكتلة النقدية (M2)، نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرض، حيث شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة30%من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م

بما قيمته 751.6 مليار دج، ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك إلى 2096.4، و2949.1 مليار دج سنتي 2006، و2007 على التوالي أي بنسبة من الكتلة النقدية تقدر بـ 42,49% و49.19% لنفس السنتين.

أما متوسط معدل نموها خلال فترة الدراسة (2000م– 2013م) فقد فاق 19,33%. مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و2007م بـ 51.5% و 45.2% على التوالي. حيث شهدت السنوات الثلاثة الأخيرة نمو مستمر في الودائع تحت الطلب حيث بلغت قيمتها 3657,8 مليار دج و4570,2 مليار دج و4776,34 مليار دج في كل من سنة 2010م و2011م و 2012م على التوالي، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائض المالية لدي الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسنات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحو حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية .

3- **الودائع لأجل**: الودائع لأجل أو أشباه النقود والتي تعتبر المكون الثاني في تركيب العرض النقدي إضافة إلى (M1)، فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا (فائدة)، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، وتؤشر هذه الودائع إلى الادخار. وقد بلغت نسبتها 03% إلى إجمالي الكتلة النقدية في 1962م، لتصل بعد ذلك إلى 21.7% سنة 1991م ثم إلى 37.25% سنة 2002م و27.47% سنة 2007م ثم 30,48% سنة 2010م، لتصل إلى 30,08% سنة 2012م.

أما أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية و الأمنية التي مرت بها البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو في سنة2001م بـ26.8% وسنة 2002م بـ 20.3% و16.1% سنة 2003م. وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد و المؤسسات إلى إيداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد الإغراء(17%) التي كان يمنحها على الودائع' وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت (-0,3%) سنة 2007م، غير أن تدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو معد الودائع لأجل أين وصل سنة 2008م إلى 13,1% ثم إلى 19,45% سنة 2013م.

خامساً: سيولة الاقتصاد وسرعة تداول النقود

إذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، الذي يمثل نسبة الالتزامات السائلة إلى PIB (بالأسعار الجارية* ، وسرعة تداول(حركية) النقود في الاقتصاد الوطني نلاحظ من خلال الجدول الأرقام التالية:

الشكل رقم02: المنحنى البياني لتغير عرض النقود و الناتج الوطني و سيولة الاقتصاد

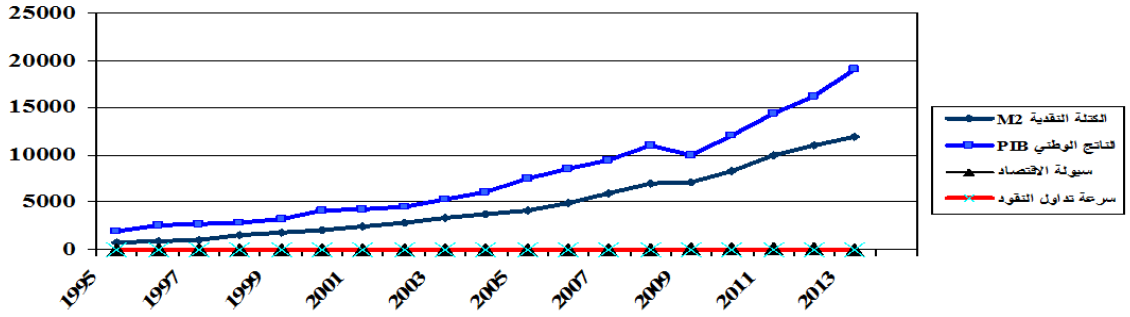

الملاحظ من الجدول رقم (01) ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد، الناتج عن عدة عوامل أهمها الشروع بعد قانون النقد والقرض سنة 1990م في تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، ما أدى إلى تراكم تكاليف بلغت 1740 مليار دج (ما يعادل 27 مليار دولار) إلى غاية نهاية 2004م، هذا التراكم ناتج عن عدة عمليات متعاقبة أنجزت منذ 1990م. ومن سنة 1990م إلى سنة 1997م تم توفير جزء من تمويل التطهير المالي بفضل إنشاء صندوق للتطهير بمبلغ 650 مليون دج. أما الباقي من التمويل فقد تم عن طريق قيام الخزينة بشراء الديون المترتبة على المؤسسات لدى البنوك بواسطة إصدار سندات لفائدة هذه البنوك بنسبة 06% لمدة 20 سنة[13]. ومن أسباب ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد في سنة 2000م الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من اجل تمويل عمليات التنمية حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 55 بدءا من سنة 2000م أما متوسط سيولة الاقتصاد خلال فترة الدراسة فقد تجاوز الـ 60.

هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، واستمرار نمو الانتاج النقدي، وهو ما يظهر في السنوات الأربعة الأخيرة أين بلغت سيولة الاقتصاد سنة 2009 مقدار71,5، ثم 68,7سنة 2010،و 69سنة 2011، و68,48 سنة 2012.

أما فيما يتعلق بسرعة تداول النقود التي ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز و تسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي[14]، حيث لم تتجاوز الاثنان منذ سنة 2000م، أين وصلت سنة 2004 إلى 1,64 ثم 1,59 سنة 2008م، غير أنها شهدت في السنوات الأربعة الأخيرة(من سنة 2009 إلى سنة 2012) نوع من الاستقرار ولكن عند أدنى مستوياتها بمتوسط معدل1,45 لهذه السنوات.

وما يمكن ملاحظته عموما في بنية العرض النقدي في الاقتصاد الوطني هو أن في مكوناته تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود الائتمانية أو بعبارة أخرى العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية. حيث قدرت نسبة النقود الائتمانية بالنسبة للكتلة النقدية بـ 39.3% سنة 1990م لتنخفض إلى أدنى مستوياتها حيث قدرت هذه النسبة بـ 22.2% سنة

2005م و 2006م. و تدل هذه الحالة بكل وضوح على إصرار السلطات في ظل هذا الإصلاح النقدي الجديد وفق قانون النقد و القرض والتعديلات الملحقة به على التقليص من التسرب النقدي خارج الجهاز البنكي، وتشجيع استعمال النقود الكتابية.

سادساً: تطور مقابلات الكتلة النقدية

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية. هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية. والقروض المقدَّمة للاقتصاد، والقروض للخزينة.

الجدول رقم 02: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "2000 -2013"

الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	قروض الاقتصاد NDCG	قروض للحكومة CCB	صافي الأصول خارجية ANF
2000	905.18	1789.35	993.7	677.5	775.9
2001	1048.18	2022.5	1078.4	569.7	1310.8
2002	1238.5	2473.5	1266.8	578.6	1755.7
2003	1416.34	2901.53	1380.2	423.4	2342.6
200	1630.38	3354.42	1535	-20.6	3119.2
2005	2160.6	3644.3	1779.8	-933.2	4179.7
2006	2421,4	4157.6	1905.4	-1304.1	5515.
2007	3167.6	4933.7	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	4233.6	5994.6	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	4964.9	6955.9	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	4944.2	7173.1	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	5756.4	8280.7	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	7141.7	9929.2	4297.46	-3289.7	14940.4
2013	7 681,86	11067.6	4 902,5	-3 600,9	15 241.24

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

- *Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements1992 -2005* .
- بنك الجزائر، التقرير السنوية من 2006 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

الشكل رقم03: التمثيل البياني لتغير عرض النقود و مقابلات الكتلة النقدية

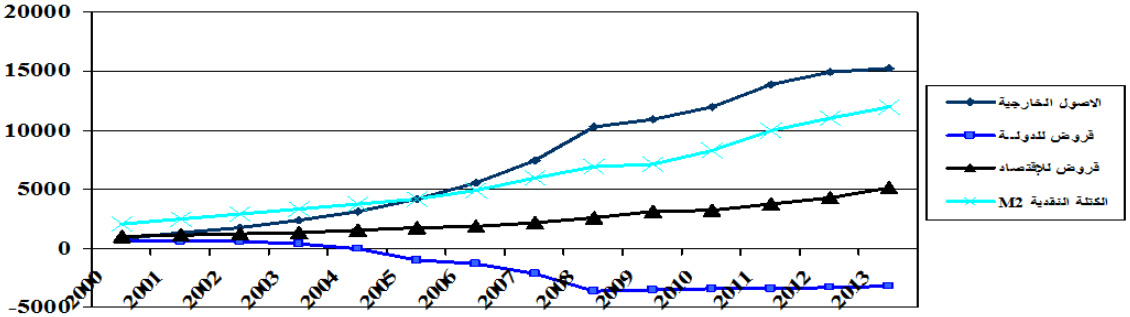

1- **صافي الأصول الخارجية:** تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطاً أساسا

بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس.

فقد كان مقدار هذه الأصول في سنة 1962م لا يتعدى 0,9 مليار دج، ووصل بعد ذلك سنة 1980م إلى 16,5 مليار دج، ثم أنه شهد تدهورا ملحوظا في سنة 1986م بسبب الأزمة البترولية واستمرت حتى سنة 1994م أين سجل ارتفاعا بلغ 60.4 مليار دج؛ ثم شهد بعد ذلك انخفاضاً محسوساً سنتي 1998م و1999م بنسبة (17.4%-) و(37.8%-) على التوالي. وكان سبب ذلك دائما انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا بل عاود الارتفاع سنة 2000م أين سجل أعلى نسبة نمو فاقت 343.85% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000م بـ 4.45 مرة عن سنة 1999م (في ظرف سنة واحدة)، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو ايجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755,7 مليار دج في نهاية 2002م، ثم وصل إلى (2342,6 و3119,2) مليار دج في 2003م و2004م على التوالي[15]. و في السنوات الأخيرة نمواً مستمراً بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 و 7402.64 مليار دج سنتي 2006، 2007 على التوالي[16]. بينما كانت أدني نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000م هي 6,23 %سنة 2009، و7,31%سنة 2012 وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار[17].

هذا و قد بلغ احتياطي الصرف في الجزائر 186,32 مليار دولار مع نهاية جوان 2012 مقابل 182,22 مليار دولار مع نهاية2011 في حين قدرت الديون الخارجية 4,4 مليار دولار مع نهاية 2011م ثم 3,6 مليار دولار سنة2012. [18].

2- **القروض المقدمة للاقتصاد:** القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم؛ وتشمل نوعين من القروض هما:

* القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.

* القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

أما فيما يخص تطور القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نمواً مستمراً حيث كانت سنة 1982م تقدر بـ 112,82 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار (1150,7، 993,7، 1078,1، 1266,8، 1380,2، و1535,0) مليار دج في الفترة من 1999م إلى 2004م على التوالي[19]. لتصل في نهاية سنة 2012 إلى 4297,76 مليار دج، وهو ما يؤشر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع

الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقار و السيارات.

وقدرت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في المتوسط بـ12,93% خلال الفترة(2001م-2008م) مسجلا ارتفاعا قدر بـ1537,1 مليار دج، ، لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معد النمو لها 18% سنتي 2008م 2009م، ثم 14,5% بين سنتي 2011م و2013م.

3- **القروض المقدمة للخزينة:** تتمثل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

وقد عرفت قروض الخزينة ارتفاعاً وانخفاضاً تماشياً مع منهج التمويل و السياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى. وقد بلغت هذه القروض: (847,9، 677,6، 569,7، 578,6، 423,4، و20,6-) مليار دج خلال الفترة من1999م إلى 2004م على التوالي[20]، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداء بشكل ملفت للانتباه ابتداء من سنة 2005م أين أصبحت قيمتها سالبة، وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية.

حيث عرفت قيمتها ابتداء من سنة 2000م إلى غاية 2007م معدلات نمو سالبة (باستثناء سنة 2002م أي كانت نسبة النمو موجبة بنسبة 1.67%) كبيرة وصلت إلى نسبة-4430.1% سنة2005م، أما قيمها فقد أصبحت سالبة ابتدء من سنة 2004م على النحو التالي 20-، 939.24-، 1304.1-، 2183.3-، مليار دينار جزائري في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007، على التوالي[21]. في حين شهد معد نمو القروض للخزينة في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2009م إلى غاية 2013م معدلات نمو منخفضة و مستقرة نوعا ما حيث لم تتجاوز -3,8 وذلك نتيجة الدور الذي لعبته الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية و القروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل .

سادساً: العلاقة بين نمو العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية

يجمع الاقتصاديون على أن عرض النقود يرتبط بعدة متغيرات في الاقتصاد عادة ما تكزن أهم هذه المتغيرات تتمثل في مقابلات الكتلة النقدية ومتطلبات النشاط الاقتصادي من الحجم النقدي الأمثل الذي يلبي طلبات الأعوان الاقتصاديين، درجة هذا الترابط تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطوره و تطور جهازه المالي و المصرفي و كذا العادات المصرفية في البلد؛ و في الجزائر نحاول تحليل مدى ارتباط عرض النقود بمقابلات الكتلة النقدية للفترة 2000-2013 في العنصر كما يلي:

الجدول رقم03:

تطور الكتلة النقدية ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة"2000م -2013م"

الوحدة مليار دج

المتغير / السنة	النقود M1	الكتلة النقدية M2	نسبة قروض الاقتصاد إلى M2	نسبة قروض الحكومة إلى M2	نسبة صافي الأصول الخارجية إلى M2
2000	905.18	2022.5	49.13	33.5	38.36
2001	1048.18	2473.5	43.6	23.03	53.0
2002	1238.5	2901.53	43.66	19.94	60.51
2003	1416.34	3354.42	41.14	12.62	69.83
200	1630.38	3738.03	41.06	-0.55	83.44
2005	2160.6	4146.9	42.88	-22.65	100.78
2006	2421,4	4933.7	38.62	-26.43	111.78
2007	3167.6	5977.97	36.5	-36.68	123.83
2008	4233.6	6955.9	37.6	-52.14	147.31
2009	4964.9	7173.1	43.03	-48.83	151.75
2010	4944.2	8280.7	39.46	-40.97	144.87
2011	5756.4	9929.2	37.53	-34.3	140.21
2012	7141.7	11067.6	38.83	-29.97	135
2013	7 681,86	11067.6	44.29	-32.53	137.71

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على مصادر مختلفة منها:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005 .

بنك الجزائر، التقرير السنوية من 2006 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

تحليل طبيعة العلاقة بين عرض النقود و مقابلات الكتلة النقدية:

يرتبط عرض النقود بعلاقة يفترض أن تكون وثيقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والعجز بالموازنة والاحتياطات الدولية الناتجة عن الصادرات الوطنية؛ فقد وجد أن هناك علاقة واضحة وايجابية بين عرض النقد بالمعنى الواسع(M2) وبين معدل النمو في الناتج المحلي الاسمي والحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تلك العلاقة كانت غير واضحة مع معدل التضخم وذلك لوجود عوامل أخرى تؤثر على نمو عرض النقود غير الزيادة في معدلات الأسعار.

ومن خلال دراستنا هذه سيتم استعراض العلاقة بين نمو العرض النقدي كمتغير تابع وبين مقابلات الكتلة النقدية كمتغيرات مستقلة، وتشمل صافي الموجودات الخارجية وصافي القروض المقدمة الحكومة و للاقتصاد، و التي تؤثر بصورة طردية في عرض النقود. وقد تم استخدام معادلة الانحدار المتعددة لتحديد العلاقة بين المتغيرات المذكورة لفترة الدراسة "2000- 2013م" وتبين من التحليل القياسي ما يلي:

أثر المقابلات على عرض النقود بالمعنى الواسع(M2):

الجدول رقم 03: جدول الاختبار الإحصائي: regress M2, NFA, NDCG CCB, constant

Dependent Variable: M2
Method: Least Squares
Date: 06/16/14 Time: 00:15
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	680.4439	193.1206	3.523416	0.0055
NFA	0.567057	0.125994	4.500670	0.0011
NDCG	0.474662	0.179391	2.645955	0.0245
CCB	0.795101	0.326081	2.438357	0.0349

R-squared	0.995900	Mean dependent var	6059.604
Adjusted R-squared	0.994670	S.D. dependent var	3268.153
S.E. of regression	238.6043	Akaike info criterion	14.02245
Sum squared resid	569320.2	Schwarz criterion	14.20503
Log likelihood	-94.15713	F-statistic	809.6286
Durbin-Watson stat	1.145858	Prob(F-statistic)	0.000000

$$M2 = \underset{(3.53)}{680.44} + \underset{(4.50)}{0.56}NFA + \underset{(2.64)}{0.47}NDCG + \underset{(2.43)}{0.79}CCB$$

$$R^2 = 0.99 \qquad F = 809.62$$

تحليل النموذج:

تدل الإشارة الموجبة لكل المتغيرات على العلاقة الطردية بين NFA, NDCG, CCB و M2، فمثلا إذا زادت NFA بـ1 دج تؤدي إلى زيادة M2 بـ 0.56دج، وبالنسبة إلى إشارة الثابت الموجبة يدل على وجود عوامل أخرى خارجية تؤثر إيجابا علىM2.

من خلال المعادلة أيضا نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات ماعدا الثابت، لأن إحصائية t^*_{cal} المحسوبة لستيودنت أكبر من إحصائية t^*_{tab} المجدولة والتي تساوي إلى $t^{\alpha}_{*tab} = t^{0.05}_{22} = 2{,}07$، إذن المعلمات تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

كما نلاحظ أيضا أن معامل التحديد(الارتباط) المعدل يمثل R^2 =0,99 ، أي أن القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا وبصيغة أخرى المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر 99% من تغير عرض النقود M2، كما تدل إحصائية DW=1.14 على وقوع الارتباط الذاتي للأخطاء في منطقة الشك، إضافة إلى معنوية معاملات النموذج ككل وهذا ما يدل عليه اختبار فيشر، أي إحصائية فيشر المحسوبة (F^*_{cal}=809.62) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة ($F^{\alpha}(q,n-k) = F^{0.05}_{3,.19}$=3.13).

وتدل هذه النتائج على أن النموذج يتمتع بمعنوية مرتفعة جداً وهذا واضح من خلال قيمة معامل الارتباط(R^2) ويدل على أن 0.99% من التغير في العرض النقدي بالمعنى الواسع يفسرها التغير في مقابلات الكتلة النقدية، ويمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

أ- **بالنسبة لمساهمة الموجودات الخارجية في بنية عرض النقود:** هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وصافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال أغلب السنوات الممتدة من عام 2000م وحتى 2013م حيث أن ارتفاع الأصول الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود بالمعنى الواسع بمقدار 0.56 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ويظهر من خلال الإحصائيات أن مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية يظهر بوضوح الارتفاع المتصاعد لحجم هذه الأصول الخارجية، و التي أصبحت تحتل الحصة الأكبر من تغطية الكتلة النقدية ابتداء من سنة 2001م و لغاية السنوات الحالية، وهذا ناتج أساسا عن الارتفاع في أسعار(عوائد) البترول حيث أصبحت تمثل حوالي49% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م لترتفع النسبة تباعا إلى غاية 2006م أين أصبحت الموجودات الخارجية تمثل89% من الكتلة النقدية[22].

كما أن مؤشرات الوضعية النقدية المسجلة خلال سنة 2008 بعكس حجم التطور المحسوس، الذي عرفته الكتلة النقدية والمتواصل بفعل تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية علما أن الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر مازالت تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي[23].

وكشف محافظ بنك الجزائر أنه في إطار تعزيز و تجسيد أهداف السياسة النقدية للسنة الجارية (2013) ما يزال مجلس النقد والقرض منذ بداية 2008 في دراسة وسائل إدارة السياسة النقدية والوقوف على مدى ملاءمتها للظرف المتميز بفائض في السيولة، والتي يواصل بنك الجزائر مواجهتها؛ ووقف محافظ بنك الجزائر على المنحى التصاعدي المطرد للحصيلة المسجلة على مستوى صادرات المحروقات حيث أكد أنها قدرت بـ41,71 مليار دولار خلال سنة 2008 مقابل 59,61 مليار دولار مسجلة طيلة 2007 بكاملها ويعد هذا المؤشر رئيسياً في تحديد التحسن المسجل في ميزان المدفوعات الجاري.

أما في سنتي 2011-2013 فقد أوضح محافظ بنك الجزائر[24] خلال عرضه لتقرير البنك حول التطورات الاقتصادية والنقدية على المجلس الشعبي الوطني أن الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر تدعمت بصفة اكبر" خلال السداسي الثاني من 2012 معززة بالتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية.

وبلغت احتياطات الصرف الرسمية للجزائر بنهاية 2012م 186,32 مليار دولار مقابل 182,22مليار دولار بنهاية 2011 مشيرا إلى أن التسيير الحذر لاحتياطات الصرف من طرف بنك الجزائر يضع المتابعة الصارمة و تسيير المخاطر في الواجهة أكثر فأكثر مع بلوغ مستوى مقبول من المردودية.

وجاءت هذه المؤشرات الايجابية بفضل بلوغ سعر البترول سنة 2012م متوسط 113,37 دولار للبرميل مقابل 112,92 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من 2011 مما سمح لصادرات المحروقات بان تصل إلى 37,50 مليار دولار من 2012 بارتفاع بنسبة 4,05%مقارنة بسنة2011.

كما أن الوضعية النقدية للسنة 2013 تشير إلى تباطؤ معدل النمو النقدي خاصة خلال الثلاثي الثاني؛ أما فيما يخص التضخم و بعد أن تراوح بين 3,5% و 3,9% خلال السداسي الأول من 2011 بلغ

مستوى قياسي عند 7,29% في جوان 2012 وهو ما يعكس تواصل "ظاهرة التضخم" عقب الصدمة على الأسعار الداخلية لبعض المواد القاعدية في بداية سنة2011م.

ب- بالنسبة لمساهمة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقد بالمعنى الواسع(M2) وصافي القروض للحكومة، حيث أن ارتفاع هذه القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع بمقدار 0.79 منها. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية(قروض الحكومة من مقابلات الكتلة النقدية)؛ لأن الزيادة في القروض الحكومية تستلزم زيادة في عرض النقود، وهذا ما حدث في العديد من السنوات الممتدة من2000 إلى2013، فالزيادة في معدل نمو القروض الحكومية رافقه زيادة في معدل نمو العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2)؛ كما أن انخفاض القروض الممنوحة للحكومة صاحبه في المقابل ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد ولذلك لم يتأثر عرض النقود بالانخفاض الناتج في القروض الحكومية. وعليه فإن مكانة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية قد شهد تطوراً ملحوظاً من167 مليار دج سنة 1990م إلى 677.5 مليار دج سنة 2000م. إلا أن هذه القروض المقدمة للدولة بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة2000 تم أصبحت تظهر بالسالب خلال السنوات الأخيرة ابتداء 2004م مما يوحي بتسديد الدولة لجزء من ديونها اتجاه بنك الجزائر وذلك بعد ارتفاع إيراداتها الناتجة عن الارتفاع الناتج عن الجباية البترول[25].

أما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية فيبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛ حيث بلغت نسبة تغطيتها من الكتلة النقدية على التوالي 68.7% و 56.1% . أما بخصوص السيولة في السوق النقدية، فأبرز محافظ بنك الجزائر، أنها لا تزال تشكل فائضا مستمرا في سنة 2009 حتى وإن لم يتم تغذيته بواسطة الموجودات الخارجية عكس سنتي 2008/2000. وذلك بغض النظر عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (-29.2)، وتميزت سنة 2009 بتسجيل أول عجز ميزاني في العشرية ولكن رغم أثر الصدمة الخارجية على المالية العمومية، تزايد قائم صندوق ضبط الإيرادات ليصل إلى 54316 مليار دج في نهاية 2009 مقابل 4280 مليار دج في نهاية 2008.

بينما أوضح وزير المالية كريم جودي خلال تدخله لعرض مشروع قانون المالية 2013 "أن الوضعية الاقتصادية والمالية في الجزائر حافظت على توازنها خلال سنة 2011 ماعدا عمليات الخزينة العمومية التي سجلت عجزا كبيرا حيث انتقل من 1.400 مليار دج في 2010 إلى 2.400 مليار دج في 2011 على أساس السعر المرجعي المقدر بـ37 دولار للبرميل تحت تأثير ارتفاع نفقات التسيير والتي من بين أسبابها الزيادة في أجور الوظيف العمومي ودفع مخلفاتها.

ج- بالنسبة لمكانة القروض المقدمة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالمعنى الواسع

بمقدار0.47 وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يبقى يشهد هذا المقابل على العموم ارتفاعاً ملحوظاً طيلة الفترة محل الدراسة إلا أنه شهد انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001 - 2006م حيث لم تتعدى نسبة تغطيتها لعرض النقود إلا بـ 14.06% و18.16% سنة 2005-2008 على التوالي[26]، كحد أقصى، وهذا بسبب مخلفات أزمة البنوك الخاصة التي أدت إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي و قلة الطلب على القروض.

إن النتائج الواردة في معلمات هذا النموذج(في الفترة من 2000 إلى2013م) تشير أن عرض النقود بالمعنى الواسع(M2) ارتبط بصورة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد، مما يدل على أن سياسة عرض النقود في الاقتصاد الوطني أصبحت تابعة تمثل المؤشر الرئيسي لقرارات الإنفاق الكلي في الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا فإن سياسة عرض النقود في الجزائر خلال هذه المرحلة الانتقالية تجد مصدرها دائما في التغيرات التي تطرأ على الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية و تبعا للظروف الاقتصادية، حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية و بمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا المستوى من العرض النقدي.

الخلاصة:

تؤدي النقود في الاقتصاديات الحديثة عدة وظائف وتقوم بعدة أدوار ولها آثار مختلف على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو ما جعل موضوع عرض النقود يحظى باهتمام المفكرين والاقتصاديين، ونتج عن ذلك ظهور النظريات النقدية التي تمثل الجانب النظري للنقود والعرض النقدي. حيث يعَد الإصدار النقدي وظيفة من وظائف البنك المركزي وإليه يرجع قرار تحديد كمية النقود التي سيتم ضخها، بينما ترتكز وظيفة خلق النقود في البنوك التجارية، لأن معظم الزيادة في عرض النقود تكون من طرف البنوك التجارية بناءا على تصرفات الأفراد المتعاملة معها وطبيعة الوضع الاقتصادي الموجودة فيه والمؤسسات المكونة له والتي تحدد مسار وحركية(سرعة دوران) هذه النقود.

كما انه بعد دراستنا تبين أن سياسة عرض النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة تجد مصدرها دائما في التغيرات التي تطرأ على الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية، في حين يبقى مقابل الاحتياطات الأجنبية هو الذي يحتل الصدارة في زيادة نمو العرض النقدي في الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

* تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة، وقد كانت إصلاحات سنة 1990م بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية والربح؛ ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 قد أوضح معالم التوجهات في مراقبة ومتابعة تطور عرض النقود بشكل أفضل.

* عرف عرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر عدة تطورات، حيث عرف تطور متزايداً و مستمراً منذ بداية الإصلاحات النقدية و حتى السنوات الأخيرة. حيث يلاحظ استمرار ارتفاع عرض

النقود و بمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا النمو من العرض النقدي.

* كما أن النتائج الواردة في الدراسة القياسية تشير أن عرض النقد يرتبط بعلاقة وثيقة مع مقابلات الكتلة النقدية، وأن عرض النقد بالمعنى الواسع ارتبط بصورة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للحكومة؛ كما يبين تحليل الوضع النقدي أن تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية يعكس النتائج المسجلة على مستوى نمو عرض النقود.

* من خلال ما أكده محافظ بنك الجزائر، فإن الوضعية المالية الخارجية للجزائر، تبقى صلبة خلال سنة 2013، وأن المؤشرات المالية الهامة لا تزال تحت السيطرة، على الرغم من استمرار آثار الأزمة العالمية.

* الانخفاض المحسوس في موارد المحروقات بالعملة الصعبة، اعتبره محافظ البنك بمثابة الصدمة، إذ لم يسجل احتياطي الصرف زيادة معتبرة هذا العام(2013)189,768 مليار دولار ، مثلما كان عليه الحال في سنة 2012 بـ 190,661 مليار دولار، مقابل مستوى ناهز 182,23مليار دولار في ديسمبر2011. أما عن حجم الديون الخارجية فقط انخفض من 4,23 مليار إلى 3,451مليار دولار.

* إن الحاجة إلى تمويل الاقتصاد دفعت ببنك الجزائر إلى التوسّع في العرض النقدي عن طريق منح قروض ارتفعت نسبتها بـ6,27٪ سنة 2013م مقابل2,31٪ لسنة2012، منها5,1٪ عبارة عن قروض موجهة للقطاع الخاص و7,5٪ للقطاع العمومي.

* الأرقام والمؤشرات التي عرضها محافظ بنك الجزائر الخاصة بالتطورات النقدية والمالية لسنة 2013م لم يكن البعض منها مشجعا، الأمر الذي دفع به إلى دقّ ناقوس الخطر حول تداعيات تراجع مداخيل النفط على المشاريع الاستثمارية بصفة عامة، حيث لم يستبعد إعادة النظر في البعض منها، داعيا إلى استخلاص الدروس والعبر والتركيز على تنويع الاقتصاد ورفع الإنتاج خارج قطاع المحروقات الذي يبقى المصدر الرئيسي لزيادة العرض النقدي و تمويل الأنشطة الاقتصادية ما خلق نوع من التضخم الناتج عن زيادة أسعار السع المستوردة.

الاحالات و المراجع:

1.أكرم حداد، مهشور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، عمان 2005. ص85.

2. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان 1999، ص 223.

3.Pascal Gaudron, Economie Monétaire et Financière, 4ème édition, economica, paris2006, p85

4. الجمهوري الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد و القرض، 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990.

5.الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2001، ص 339.

6.مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، متاح على:
07/04/2014http :www.banque of algéria.dz:

7.بنك الجزائر يجري تقييما لحركة النقد، متاح على: http :www.entv.dz/or/newy/index. php 22/04/2014

8.بنك الجزائر يرفع من إنتاج الأوراق النقدية لمواجهة الطلب الكبير على السحب، متاح على:

9.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009, p152
10.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009, p166

11.محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2012 ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

12.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2004,jullet 2005, p172.

13.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004"، ص ص 28 -29.

14.مذكرة إعلامية حول تطور النقد الائتماني (القانوني)، منشورة البنك المركزي، مرجع سابق.

15.E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and F. de Severe, "Algeria: Stastical Appendix", IMF working, No 06/102,IMF,washington,january2006, p 25.
16.27/04/2014 http//: www.Banque of Algérie « statistiques Monétaires ».
17.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009 p 159.
18 -KPMG, GUID INVESTIR EN ALEGIRIE, edition 2014, P25.
19.E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and N. Mwose, "Algeria: Stastical Appendix", IMF working paper No.05/51. IMF, Washington, February 2005. p 25.
20.Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2004, OP cit, p 172.
21.Bank of algeria , Indicateurs monétaires et financiers (4e trimestre 2007).

22. بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول:" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة "11– 12 مارس2008 جامعة ورقلة، الجزائر، ص21.

23.محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر لسنة2008، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، افريل2009.

24.محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

25. بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية مرجع سابق، ص 23.

.26 www.banque of algéria.dz« évolution des agregats monetairs et politique monetaire » .

الملاحق:

الملحق رقم(01): جدول تطور عرض النقود (الكتلة النقدية) ومكوناته في الجزائر في الفترة 1991 - 2012

الوحدة مليار دج

	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب	نسبة التغير	**النقود M1**	نسبة التغير	أشباه النقود	نسبة التغير	**الكتلة النقدية M2**	نسبة التغير	الناتج الوطني PIB	سيولة الاقتصاد **M2/PIB**
1991	157.2	16,13	168.7	24.83	**325**	20,37	90.27	23.8	**415.27**	21,07	862.13	48.16
1992	184.85	17.62	184.9	9.6	**369.7**	13.75	146.18	61.93	**559**	24.23	1074.7	48.0
1993	211.31	14.27	231.9	25.42	**446.9**	20.88	180.52	23.5	**676.42**	21.61	1189.72	52.73
1994	223.0	5.53	252.9	9.06	**475.83**	6.47	247.68	37.2	**723.51**	15.31	1487.4	48.64
1995	249.76	12.01	269.3	6.48	**519.1**	9.09	280.45	13.23	**799.56**	10.51	2004.9	39.88
1996	290.88	16.34	304.6	13.1	**589.1**	13.48	325.95	16.22	**915.05**	14.44	2570.0	35.6
1997	337.62	16.17	333.9	9.62	**671.57**	14	409.94	25.76	**1081.5**	18.19	2771.3	39.02
1998	390.42	15.75	422.9	26.65	**826.37**	23.05	766.09	86.87	**1592.46**	47.24	2803.1	56.81
1999	440	12.46	446.0	5.46	**905.18**	9.53	884.16	15.41	**1789.35**	12.36	3215.1	55.65
2000	484.52	10.55	563.7	26,39	**1048.18**	15.79	974.35	10,20	**2022.5**	13.3.	4123.5	49.04
2001	577.15	19.1	661.3	17,31	**1238.5**	18.15	1235.0	26,75	**2473.5**	22.3	4257.0	58.1
2002	664.68	15.2	751.6	13,65	**1416.34**	14.36	1485.2	20,25	**2901.53**	17.3	4541.9	63.88
2003	781.4	17.5	849.0	12,96	**1630.38**	15.11	1724.04	16,08	**3354.42**	15.6	5266.82	63.68
2004	874.34	11.9	1291.3	52,1	**2160.6**	32.52	1577.5	-8,5	**3644.3**	11.4	6127.5	61.00
2005	921.0	5.33	1516.5	17,44	**2421,4**	12.13	1636.2	10,1	**4157.6**	11.2	7564.6	55.0
2006	1081.4	17.41	2096.4	38,23	**3167.6**	30.74	1766,1	1,7	**4933.7**	18.7	8512.2	58.0
2007	1284.5	18.78	2949.1	40,67	**4233.6**	33.7	1761	-0,3	**5994.6**	21.5	9408.3	63.7
2008	1540	19.9	3424.9	16,13	**4964.9**	17.3	1991	13,06	**6955.9**	16.0	11042.8	63.0

71.5	10034.3	3.2	**7173.1**	11,95	2228.9	-0.4	**4944.2**	-8,96	3114.8	18.82	1829.4	2009
68.7	12049.5	15.4	**8280.7**	13,25	2524.3	16.41	**5756.4**	17.43	3657.8	14.68	2098.6	2010
69.0	14384.8	19.9	**9929.2**	10,42	2787.5	24.06	**7141.7**	24,94	4570.2	22.53	2571.5	2011
68.48	16160.0	11.46	**11067.6**	19,45	3329.8	8.34	**7737.8**	4,51	4776.34	16.55	2997.2	2012
62,57	19089,4	7,35	**11945,81**	9,83	3692,96	6,24	**8252,85**	4,57	5005,21	7,71	3247,64	2013
-	-	12,28	**13412,75**	14,06	4212,19	9,61	**9045,94**	7,41	5376,1	13,36	3681,52	201 4

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.

الملحق رقم 02: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "1991 -2013" . **الوحدة مليار دج**

نسبة التغير	صافي الأصول خارجية	نسبة التغير	قروض للحكومة	نسبة التغير	قروض الاقتصاد	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير	النقود M1	
-	24.28	-	158.97	-	325.85	-	415.27	-	325	1991
-6.75	22.64	42.75	226.93	26.53	412.31	24.23	559	13.75	369.7	1992
-13.38	19.61	132.6	527.83	-46.58	220.25	21.61	676.42	20.88	446.9	1993
208.16	60.4	-11.23	468.53	38.86	305.84	15.31	723.51	6.47	475.83	1994
-56.46	26.3	-14.28	401.58	84.94	565.64	10.51	799.56	9.09	519.1	1995
109.13	133.9	-30.14	280.54	37.33	776.84	14.44	915.05	13.48	589.1	1996
161.84	350.3	51.01	423.65	-4.58	741.28	18.19	1081.5	14	671.57	1997
-17.4	280.7	70.7	723.18	22.24	906.18	47.24	1592.46	23.05	826.37	1998
-37.8	174.5	17.24	847.9	26.98	1150.73	12.36	1789.35	9.53	905.18	1999
343.85	775.9	-20.1	677.5	-13.64	993.7	13.3.	2022.5	15.79	1048.18	2000
68.94	1310.8	-15.9	569.7	8.52	1078.4	22.3	2473.5	18.15	1238.5	2001
33.94	1755.7	1.67	578.6	17.5	1266.8	17.3	2901.53	14.36	1416.34	2002
33.42	2342.6	-26.83	423.4	9	1380.2	15.6	3354.42	15.11	1630.38	2003
33.15	3119.2	-104,8	-20.6	11.2	1535	11.4	3644.3	32.52	2160.6	200
33.98	4179.7	-4430	-933.2	15.9	1779.8	11.14	4157.6	12.13	2421,4	2005
31.95	5515.	-29.7	-1304.1	7.1	1905.4	18.7	4933.7	30.74	3167.6	2006
34.22	7415.5	-67.41	-2193.1	15.7	2205.2	21.16	5994.6	33.04	4233.6	2007
38.18	10246.9	- 65,4	-3627.3	18.6	2615.5	16.0	6955.9	19.9	4964.9	2008
6.23	10885.7	- 3,81	-3488.9	18.0	3086.5	3,2	7173.1	18.82	4944.2	2009
10.2	11996.5	- 2,75	-3392.9	5.88	3268.1	15.4	8280.7	14.68	5756.4	2010
16.05	13922.41	- 0,4	-3406.6	14.02	3726.51	19.9	9929.2	22.53	7141.7	2011
7.31	14940.4	- 3,43	-3289.7	15.32	4297.46	11.46	11067.6	16.55	7737.8	2012
1,82	15218,16	-2,28	-3216,4	16,62	5154,24	7,35	11945,81	6,24	8252,85	201 3

المصدر: الحسابات من طرف الباحث اعتمادا على مصادر الملحق رقم 1

الملحق رقم 03: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر "1991 -2012"

مليار دج

صافي الأصول خارجية **NFA**	قروض للحكومة **NDCG**	قروض الاقتصاد **CCB**	الكتلة النقدية **M2**	النقود **M1**	
24.28	158.97	325.85	415.27	325	1991
22.64	226.93	412.31	559	369.7	1992
19.61	527.83	220.25	676.42	446.9	1993
60.4	468.53	305.84	723.51	475.83	1994
26.3	401.58	565.64	799.56	519.1	1995
133.9	280.54	776.84	915.05	589.1	1996
350.3	423.65	741.28	1081.5	671.57	1997
280.7	723.18	906.18	1592.46	826.37	1998
174.5	847.9	1150.73	1789.35	905.18	1999
775.9	677.5	993.7	2022.5	1048.18	2000
1310.8	569.7	1078.4	2473.5	1238.5	2001
1755.7	578.6	1266.8	2901.53	1416.34	2002
2342.6	423.4	1380.2	3354.42	1630.38	2003
3119.2	-20.6	1535	3644.3	2160.6	200

4179.7	-933.2	1779.8	4157.6	2421,4	2005
5515.	-1304.1	1905.4	4933.7	3167.6	2006
7415.5	-2193.1	2205.2	5994.6	4233.6	2007
10246.9	-3627.3	2615.5	6955.9	4964.9	2008
10885.7	-3488.9	3086.5	7173.1	4944.2	2009
11996.5	-3392.9	3268.1	8280.7	5756.4	2010
13922.41	-3406.6	3726.51	9929.2	7141.7	2011
14940.4	-3289.7	4297.46	11067.6	7737.8	2012
15218,16	-3216,4	5154,24	11945,81	8252,85	201 3

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964 – 2000 et statistiques de la balance des paiements 1992 -2005

. - بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 إلى 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر لسنة 2013.